



Copyright © King Saud University

٢١٦

ت . ب

التحفة السنية المقربة في بيان مرمى جمرة العقبة ،
تأليف باصبرين ، علي بن أحمد ، من علماء القرن
الثالث عشر الهجري . كتب ١٢٩٢ هـ .

٧ ق ٢٥ س ٢٤ × ١٦ سم

نسخة حسنة ، خطها معتاد .

أ - العبادات، الفقه الاسلامي - المؤلف
ب - تاريخ النسخ .

٥٦٥

الكشفة السنة المقربة
 في بيان مره من جرة العقبة
 تاليف شيخنا العلامة البحر
 الفهامة المحقق
 والمدقق علي
 بن احمد
 بن سعيد
 باصبر بن

ملاك كاتبا
 رسالته بن احمد
 بن عمر بن ابي
 عبد الله

انقل بشرا
 الصبيح
 في مكة
 بن سعيد
 بن عبد
 باعاصر
 عفا
 ع

حفظه الله امين ونفعنا
 والمسلمين بعلومه وشيخ
 بحياته امين
 وصلى الله على سيدنا
 محمد النبي الامي
 وعلى آله
 وصحبه
 وسلم



مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات
 اسم الكتاب: الكشفة السنة المقربة في بيان مره من جرة العقبة
 اسم المؤلف: علي بن احمد باصبر بن
 تاريخ النسخ: 1294
 عدد الأوراق: 7
 ملاحظات: (دس)
 القياس: 25x17
 217, 2



وقد اتفق

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين سيدنا
 وحسينا محمد وعلى آله واصحابه الكرام المجد والشهد ان لا اله الا الله
 وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله وبعد فيقول فقير الله
 تعالى بلا من علي ابن احمد بن سعيد البوصيري لما كان في يوم الجمعة
 المبارك الموافق لثلاثة عشر من شهر محرم الحرام عام ١٢٩٢ سألني
 ما يزل عن الشاك الحديدي الذي احدث حوالي حجرة العقبة من جهة
 الوادي احسن فعله او لا وهل يكفي الرمي الى جميع ما حواه ذلك الشاك
 او لا وما الحامل لو اضعه على وضعه فاجتته باللسان بما حضرتني
 من جواب يتضمن الحكم والرهان فامتنع من قبول ما قلت وتلصقت
 وصدت عما قلت اليه من جواب وتبرم قايلا لي ان غيرك لضد فوكك
 جاح فواضع لنا بالبنان ما عندك ان كنت ناصر لينقذ لنا غير كما القولت
 ويتضح لأولي الانبيا اهد السبيلين فقلت مستمدا من الله التوفيق
 للصواب والاستقامة على مرضية تعالى وسلايد الجواب اعلم ان
 الشاك الحديدي المسؤل عنه احده عما يلقن اهزل مجلس الدولة العلية
 بمكة المشرفة المحمدية في اخر شهر القعدة او اويل الحجة من عام ٩٩٢
 من سبب الهجرة المحمدية على صاحبها افضل الصلاة واوفى السلام وازكى
 التحية والحامل لهم على ذلك ارادة رفع معظم زحمة الرامين بحجرة
 العقبة لا غير لا التحديدات المرمى الذي لا يعتبر الرمي الواجب على الحاج
 الا الله فلا يكفي الرمي الى جميع ما احاط به ذلك الشاك من الارض
 بل الى بعضه وهو ذوات ثلاثة اذرع عند الامام الاعظم اي حنيفة النفاك
 او ثلاثة اذرع يد فامل عند الامام الشافعي عالي القدر والشان
 وهو مقتضى اطلاق الرمي المشروط عند الامامين مالك ابن النسر و احمد
 ابن حنبل وانما الخلف بين الائمة الاربعة في اجز الرمي في حجرة العقبة
 الى جهاتها الاربع عند مالك كما خشيها وعدم اجز ايه لغير جهة الوادي
 عند الثلاثة مع اشتراط كلام القرب في الشاخص كما استعرف ذلك من
 عباراتهم الا يتبعه صرحا وتلويحا او من صدور بعض علمائهم هذا هيئة
 الشاك

وقد امتحن بعض الثقاة من طلحة العالم البناء الموجود الآن المجهول علما
 علم جرة العقبة والنظر من أحدث ذالك النابوي في وقت حدث وما
 حازه هذا الشباك الحديد الحادث من الارض التي عن يسار العلم الى جهة
 وبجسده الى جهة مكة واما منه الى جهة الوادي وعرضه باعتبار اساسه
 وباعتبار ما فوقه الاساس بقدر قامة ومحل العلم وطوله وما بين طرفي
 الشباك بذياع الحديد المعروف بالحاجات الذي قدره اثنتان وثلاثون
 اصعبا وهو ذراع وثلاث بالذراع الشرعي عند اطلاقه وهو بشران كل بشر
 اثنا عشر اصعبا والاصبع ست تعبيرات معتدات والشعر خمس شعرات شعر
 البرذون وهو بالاصابع اربع وعشرون اصعبا فمما حازه يسار العلم الى
 جهة منى ما بين ركن العلم والشباك بذياع الحديد ثلاثة اذرع وخمسة
 اصابع ونصف اصبع وبذياع اليد اربعة اذرع وخمسة اصابع ونصف
 اصبع **وجنبت العلم الى جهة مكة** ما بين ركنه والشباك بذياع الحديد
 ثلاثة اذرع ونصف وربع ذراع وبذياع اليد خمسة اذرع واما من العلم
 الى جهة الوادي ما بين ظاهر اساسه الى الشباك الحادث اربعة اذرع
 حديد وسبع اصابع وبذياع اليد خمسة اذرع ونصف وثمان ذراع
 وعرض اساس العلم من جهة الوادي ثلاثة اذرع حديد وخمسة اصابع
 وبذياع اليد اربعة اذرع وخمسة اصابع واما عرضه باعتبار ما فوق
 اساسه بقامة فهو ثلاثة اذرع حديد وثلاث اصابع ولا نظر الى عرض
 غير ما منه ولا الى طوله وهو ثمانية اذرع يد وثلاث اذرع يد في الهواء
 لعدم تعلق حكم شرعي بذلك وخروج اساس بناء العلم عن الجبل اللاصق
 به الى جهة الوادي ذراع حديد واصعبا وباليه ذراع وعشر اصابع
 من جهته مكة **ومنى وما بين طرفي الشباك الحديد** مع ادخال
 مساحة العلم فيه عشرة اذرع حديد واصعبا ونصف وبذياع اليد ثلاثة
 عشر ذراعا وعشر اصابع ونصف اصبع **فهذه حدود العلم**
 الى الشباك وهل ارض العلم من اصل الرمي المعتبر حيث يجزي الرمي
 الى محله لو انزل او لا خلافا ذهب ابن حجر الى انها ليست من الرمي فلا يجزي
 الرمي اليها لو انزل العلم وقال به بتعاليم في منه ويجزي الرمي اليه لو انزل

واما

واما ذات العلم المبني فليس رمي فلا يكفي الرمي الى العلم المنسوب في الحرم كرميه
 الى حية في الحرم وان وقع فيه عند حجر قال نعم ان رمي اليه بقصد الوصول
 في الحرم فوقع فيها اجزا قال الشيخ عبد الرؤوف ولا وجه انه لا يكفي
 لصفة عن الحرم الى العلم وفي الايمان انه يفتقر للعامة ذالك وعند
 مجزي الرمي الى العلم اذا وقع في الحرم قال لالة العامة لا يقصدون بذلك
 الا فعلا الواجب اه والمرمى هو المحل المبني فيه العلم وثلاثة اذرع من
 كل جانب الا حجرة العقبة فليس لها الا جهة واحدة **اشيئا عن باج**
 وهو صريح في اجز الرمي الى محل العلم لو انزل وهو محله لا يجزي ما
 و لظاهر قولهم فقد صرح بان الرمي لا يجزي الى العلم ولا الى محله لو
 انزل ولغظ النهاية قال الطبري ولم يذكر رواية الرمي محدا معلوما
 غير ان كل حجرة عليها علم فينبغي ان يرمى تحتها على الارض ولا يبعد عنه
 احتياطا قال الشافعي رضي الله عنه الحجرة مجتمع الحصص لاما سأل من الحصص
 فمن اصاب مجتمعها اجزاء ومن اصاب سائلا لم تجزه وما حده بعض المتأ
 من ان موضع الرمي ثلاثة اذرع من سائر الجوانب الا في حجرة العقبة فليس
 لها الا وجه واحد قريب مما تقدم اه وقوله قريب مما تقدم اي من كلام
 الشافعي وحده بعض المتأخرين ولم يفتق على عارض لهذا المتأخر الحاد
 للرمي بثلاثة اذرع بل راي في عبارات الحنفية انه ان رمي ووقع بين
 الحصاة والحجرة اقل من ثلاثة اذرع اجز الالة قريب او ثلاثة فاكثر
 فلا يجزي لانه بعيد كذا في الدر المختار والبحر الزاخر والعيني ويعنون
 بالجرة البناء الذي وضع علامة على الرمي **واعلم** اني طال ما تطلبت
 من مذاهب الحنفية الوقوف على حقيقة الرمي المعتبر وهل حجرة العقبة
 جهة واحدة يجزي الرمي فيها الا في غيرها او اكثر من ذلك وما اول الرمي من
 جهة الجبل وما اخره من جهة الوادي فلم اعثر على راي بعد اطلاقه على الدر
 وحاشيته صحطاوي وشامي وشرح العيني على الكنتز وشرح مراعي
 الفلاح **ملا على تجاري** وشرح ملا على قاري على المنك المتوسط ومنك
 الشيخ شمس الدين محمد الطر بلخي والبحر الزاخر والفتاوى الهندية وفتاوى

حزين



الجبل الرمي وتقع الحامدية وفتاوى ابن نجيم وشرح الشيخ عثمان غير ان
في المنكح المتوسط مع شرح الاول يعني من واجبات الرمي وقوع الحصاة
بالجرمة اي متصلا بها او قرىبا منها فلو وقع بعيدا منها لم يجز الى ان قال
وقدر القريب بثلاثة اذرع والبعيد بما فوقها وقيل القريب مادون
الثلاثة ولو وقع الحصاة على الشاخص اي طرف الميل الذي هو علامة
الجرمة اجز اولو وقوعه على فيه الشاخص ولم تنزل عنه فالظاهر ان لا يجزي
للبعد كما في النخبة بناء على ما ذكره من ان محل الرمي هو الموضع الذي
عليه الشاخص وما خوله لا الشاخصا وفي الطحاوي والجرمة
جمعها جمار تسمى بها المواضع التي ترمى بالجرم ان لما بينهما من الملايسة
وقيل لتجمع ما هنا لك من الحصاة من حجر القوم اذا تجمعوا وجرمتهم
على قضاء وفي الدرر وقيل يعني الحصاة بنفسها جاز والاول والثلاثة
اذرع بعيد ومادون قريب قال الطحاوي على قوله جاز لان هذا
قد لا يجزى لاحترازه فجعل القريب عفو اوه ولفظ البحر الزاخر
وينبغي ان يقع الحصاة عند الجرمة او قرىبا منها مادون ثلاثة اذرع او
فيما دون من مجموع عيار الرجم ومن صدور رجال المذهب ان المقصدات
الرمي هو الرمي المتصل بالشاخص الى جهة الوادي وقيل هي مع
ارض الشاخص وعلى كلا القولين اذا وقعت الحصاة متصلة بالبناء
او قرىبا من اجزاء وفي القريب خلافه هل هي ثلاثة اذرع كما حدده
بعض الشافعية بغير معارض له من باقيرام او هو مادون الثلاثة
الاذرع ولها الثلاثة فما كونه بالبعيد غير المجزي وانه ليس لها الاجهة
واحدة وهي جهة الوادي لايسرة ولا يمنة هذه اما ظهر في علي ما فيه
اذا ظهر الطحاوي تأييد ميل النخبة ان الرمي هو موضع البناء
وان ما حول البناء من جهة الوادي حكمه كالملا ارض البناء التي هي
اصل الرمي اذ القريب حكمه قريبه والله اعلم ومقتضى ما في شرح
ملا على قاري ما يند ما قلناه ان المعتمد هو الاصل المتصل بالبناء
من جهة الوادي لكن يعترض على قول البحر ينبغي ان يقع الحصاة عند الجرمة

او

او قرىبا منها ولم يقل فيها فتاوى وقد ارسلت سوالا مفتيا الحنفية بجملة
المشرفة فان افاض غير ما ظهر لنا الحقناه بما ههنا والاكتفاء بما ظهر
والله اعلم ومن حيث ان جرمة العقبة ليس لها من الجهات المتعارفة
للرمي اليها الا جهة واحدة وهي جهة الوادي **فصل** ان الرمي
الى يسار العلم والرمي او الى يمينهما او خلفهما غير معتبر سواء قلنا
ان ارض العلم من الرمي او لا كما لا يعتبر الرمي الى ما بين الرمي وهو الثلاثة
الاذرع عند الشافعية او دونها عند الحنفية وبين الشاخص الحادث
من جهة الوادي هذا عندنا وعند الحنفية واما عند الحنابلة فوقفنا
على سوالهم وجوابها
ما حول ساداتنا علماء الحنابلة اذ ادم الله بهم النفع في جرمة العقبة ما حد الرمي
الاصلي وما الذي يجزي فيه الرمي طول او عرضا وجهة بل في اليد او يذراع
الحديد الموجود الا ان وصل لها جهة واحدة لا جز الرمي فيها او جهات
متعددة وما تلك الجهات اذا قلتم بها ومن ابن يعقوب ابتداء الطول
والابتداء العرض فالمسئلة واقعة حال لا عدمكم المسلمون
المجد لله رب العالمين ردي علماء الرمي من العقبة كغيرها مجتمع المحاحول
الشاخص هذه عمادتهم ولم تحده باذرع حديد ولا يد لا كثيرة ولا قليلة
ومعلوم بدية ان جرمة العقبة ليس لها الا جهة واحدة للاختفاء الثلاثة
الجهات بالجبل فالرمي غيرها هو مجتمع المحاحول الشاخص والجهات
الصغيرتان من الرمي لانها من جهة الجهة التي يلي الوادي لا يتوهم
خلاف ذلك والله سبحانه وتعالى اعلم كتبه الحقة محمد بن عبد الله بن حميد
مفتي الحنابلة بمكة المشرفة حامدا مصلحا منلما وهو مشكل اذ مقتضى
قولهم كغيرها مجتمع المحاحول الشاخص انه **صاحب** بثلاث جهات
الشاخص امامه الى الوادي وسرته الى يمينه الى مكة فكيف
يقال ومعلوم بدية ان ليس لها الا جهة واحدة فمن اين جاء العلم
المفهوم من معلوم فضلا عن كونه بديةا ويمكن الجواب عنه
بما سياتي على ما فيه وقوله للاختفاء الثلاثة الجهات بالجبل هذه



هذه غفلة عن المحوس اذ ذلك الشاخص خارج عن الجبل الى جهة الوادي
ذراع حديد واصبعين كناية عن ذراع يد وربيع وسر كس ذراع او بيروزة
عن الجبل تعينت البسرة والعمدة له فليق تصير دعوى ان ليس لها الا
جهة واحدة على ان الوادي فرضنا فقد المحوس ان الجبل مكشوق بجميع الشاخص
ماعد جهة الوادي ثم يتم له ان ليس لها الا جهة واحدة ضرورة ان كل
جزء اخذ حيزا من الفراغ له ستة جهات منها الفوق والاسفل واليسار
بصددها ومنها جهة الوادي وهي خصوص ما اذا عرض اساس الشاخص
من جهة الوادي لا غير والرمي اليها معتبرا اتفاقا ومنها يسرة الشاخص
وخمسة المعبر عنها بالمغني بالجهتين الصغيرتين الذي قال انهما رمي
وعليه فينقض قوله ليس لها الا جهة واحدة وقوله لانهما من جملة
جهة الوادي لما علمت انهما يكونان يسرة من جهة منى وجمعة من
جهة مكة ان قلنا ان الرض الشاخص من المرمر وعبارتهم التي نقلها
المغني عنهم تاتي ذلك واما اذا قلنا اليها ليست من المرمر وان المرمر
انما هو مجمع الحصى من جهة الوادي فتكون كل من الجهتين الصغيرتين
من جهة الخلق وعلى كلا التقديرين فلا يكتفي الرمي الى الجهتين
الذي عني بهما المغني بايين الشاخص وشباك الحديث من جهة منى
ومن جهة مكة لانهما اما يكونان يسرة وجمعة او خلفا وقد صرح
متع الله بحياته بان العلم بانه ليس لها من الجهات المعبرة للرمي
اليها الا جهة واحدة بذي هي فان قلت هل يوجد من قول
المغني متع الله بحياته انهم لم يتحدوه باذرع حديد ولا يد لا تيرة
ولا قليله جواز الرمي الى تلك الجهتين الصغيرتين التي عندها
المغني مستند الى لفظ حول الشاخص لانه مترادف مضاف فيصير
الثلاثة الاحوال اما ما وينا راوينا قلت لو اخذ به يوم لتعمل
الخلق ولا غايل به منهم لما علمت من كلامه والعجب من قول
المغني ~~بشيء~~ بتفسير تقييد لفظ حول الشاخص في عباراتهم

من

من جهة الوادي كما قيدتها بذلك ليدفع ثوب الكنفاء بالرمي في جهة
اليسار اليمنى كما خلفت و قول المغني ومعلوم اي من صدور الرجال
او من غير الصارة التي نقلها الان عنهم انه ليس لها الا جهة واحدة فتأمل
والعجب من قول اخي المغني متع بحياته ولم يتحدوه الا اخره المقنضي
اطلاقه جواز الرمي مع البعد وسكت عليه مع انه لو اخذ من قولهم
تجمع الحصى حول الشاخص لانه محدد بالعرف وان العرف يقتضي
الثلاثة الذراع فاعلم لا غير ومن وصفه للجهتين اعني يسرة
وجمعة الشاخص بالصغيرتين هل صغرهما باعتبار طول جهة
الامام او الخلق اما جهة الخلق فلا تتوهم ارادتها واما جهة
الامام او عرض اساس الشاخص فمشكل اذ كيف يوصف ما لم
يحدد ولم يعرف وايضا ما بين الشاخص ومحاذاته من شباك
الحديد من جهة مكة فغنى اذرع يد ومن جهة منى اربعة
اذرع يد وخمسة اصابع وكلاهما اكثر من جهة طول امام الشاخص
طول جهة امام الشاخص الى جهة الوادي فانه ثلاثة اذرع
فقط عند الشاخصية والكنفية وهو المتأثر من مذهب الخنابلة
واما لكونه مرجع المطلق الى العرف وهو ذاك وان اراد
صغرهما بالنسبة لعرض اساس العلم وهو اربعة اذرع يد وخمسة
اصابع فمزدود اذ جهة منى مساوية له وجهة مكة اكثر
منه لما علمت من امتحان الكل بالفصل وبالنسبة لعرضها وهو
ذراع وعشر اصابع وهو قد حفرج البناء الى جهة الوادي
فلا يتم له ذلك الا لوحد الطول لهما ينقض مجموع لو ضرب
في العرض عن اثني عشر ذراعا ونصف وثمان ذراع وذلك مساحة
عرض جهة الوادي في خط لها وهو عرض العلم وانى له ذلك
مع تضرعهم بقوله انهم لم يتحدوه فتدبر ولما رايت نسبة هذه
الفتوى الى اخي المغني المذكور توهمت في نسبتها اليه فارسلتها
اليه ليحترزها اذا كانت منه والا فيجب على مقتضى السؤال

ومنى افاد غير ما ذكرنا الحثاه بما هنا والا اقتصرنا علم ما ذكرناه
الى ان يقتضى الله لداك محرا اذ فوق كل ذي علم عليم وعبارة
المالكية والجمرة البناء وما حثه وفي عبارة وما حوله من مجتمع الحصة
هو مجتمع الحصة وهو اولى فان وقعت الحصة في شئ من
البناء اجزاء على التحقق لان جاورتها ووقعت خلفها بعد
او وقعت دونها ولم تصل الحصة اليها فان وصلت اجزاء
انتهى وهي تعطى اجزاء الرمي الجهات الاربع اذا وقعت الحصة
في البناء او ما حثه او خلفه القريب ثم انه لا يبعد حد العرب
بثلاثة اذرع فاقبل من الشاخص نحو حادثة به ~~بعض~~ الخفية
والشافعية ومن غير ما فرمناه من عبارتهم فليكنه بعبارة
والله اعلم شئ ووقعت على سوال وجواب لمغني المالكية نصرهما
ما حوّل سادتا علماء المالكية ادام الله سبحانه النفع بهم لسائر البرية هل
علم المعتمد عندكم ان جمرة العقبة البناء وما حثه او وما حوله شأ من
الحول والتحت الجهة الوادي وجهة منى وجهة مكة وجهة خلف
البناء كوازيل الجبل او لم يزل فتكون جهات البناء ما حوله اربعاً
ياكفي الرمي اليها كلها وعلى هذا مقدار التخت والحول طولاً وعرضاً
اولها ثلاث جهات او جهة واحدة وهي امام البناء الى جهة الوادي
فقط وباي قلم فما مقداره هو لا وعرضاً افند وناما جورين
الجملة المعتمدان الجمرة هي البناء وما حثها وقيل ان الجمرة اسم للمكان
الذي يجمع فيه الحصة كذا في اقرب المسالك وحاشية الصلوك
ومثله في الدردير والاسوي وفي الامير علي عبد الباقي المراد بالحصى
المجتمع لا السائل وليس له حد وقيل نحو ثلاثة اذرع ولو ان يزل
الجبل من وراء الجمرة لا يصلح الرمي من تلك الجهة ولا من جهة
منى ولا من جهة مكة بل لا يصلح الرمي الا من جهة الوادي لان
الابن صلى الله عليه وسلم رمى جمرة العقبة من اسفل الوادي وجعل
مكة عن يساره ومنى عن يمينه وقد فعل ذلك اصحابه ومن بعدهم

بطن

وحي

وفي المجموع يرميها من اسفل من بطن الوادي وكبر الرمي من فوقها ولاجل
ذلك امر المتوكل العلي ببناء جدار وسجد متصل بذاك الجدار لئلا
يصل اليها من يري الرمي من اعلاها ثم انهدم ذلك فقي الدين
الثاني المالك في شفاء الغرام كنه راجى العفون واهد العظيمة
عمر حين مفتي المالك وهو مشكل لا قنضا التعبير بمن في قوله لا يصلح
الرمي من تلك الجهة ولا من جهة منى الخ ان العبرة بموقع الرامي
لا بموقع الحصة وليس كذلك لتصريحه كما قرب المسالك براهة الرمي
من فوقها لا غير وان جعلنا من بمعنى في فظا هر الا في الاخيرة وهي
بطن الوادي المقنض اشراط وقوع الحصة في بطن الوادي وليس
كذلك فيتعين ابدال بطن بجهة في افادة ان العبرة بموقع
الحصة لا بموقع الرامي وان ليس لها الا جهة الوادي التي يصح الرمي فيها
لكنه مناقض لما صرح به اقرب المسالك من قوله مع منته لا انت
جاوزتها يعني الجمرة ووقعت خلفها لبعده او وقعت دونها اي فلا
يخزي فانه قيد عدم الاجزاء الخلف بالبعده فيقتضي انه لو رمى
الى البناء فما دون حصة البناء الخلف ولم يبعد موقع الحصة عن البناء
صح غير انه ليعيد اشراط كون الحصة تقطع هو الرمي الحقيقي
قرب موقعها منة واذا كان كذلك في الخلف في المدينة واليسرة
او في فليجر ذلك ايممة المالك لانهم يمد جهتهم اعلم **واعلم**
ان اصل المقصود من وضع ذلك الشاك دفع معظم زحمة
الراميين كما تقدم وهو حسن غير ان بالتحويط بذاك الشاك
علم ما يعتبر فيه الرمي وما لا يعتبر بحصل ايها كبير للعوام فيتموه
ان جميع ما احاط به ذلك رمي وليس كذلك ودره المفاسد مقدم
علم جلب المصالح **يتبع** علم فاعل ذلك الشاك بالقصد الحسن
ان يتدارك وادفع ايها المفسدة الشرعية باحد امرين اما باحد
سباك من جديد شائي يكون بعد خصوص الرمي المتفق عليه
وهو دون ثلاثة اذرع يد الموافق لمذهب الثعالب او ثلاثة



اذرع يد علم ما عند الشافعية في عرض اساس العلم المبني والثلاثة الازرع
معتبرة من اساس ظاهر العلم الى جهة الوادي وطول او بوضع دكة
مرتفعة من حجر على خصوص المرعى المذكور ليتميز عن غيره مما احاط به
الشباك الحادث من الارض التي لا يجزي الري فيها واما بازالة
ذالك الشباك الحادث الموهوم لما لا ينبغي اذا السلامة مشيئة في احد
هذني الامرين والابناء اولي من الاختراع الموهوم خصوصا في معالم
الدين فان قلت هل الثلاثة الازرع المذكورة من جهة الوادي
طول المرعى او هي عرضة قلت ان قلنا بما علمت في بعض الحنفية وهو
مقتضى كلام الحنابلة ان ارض العلم ليست من المرعى فتكون الثلاثة
الازرع الى جهة الوادي عرضا وطول حينئذ ما بين مائة ومكة وقد
عرض العلم وهو اربعة اذرع يد وخمس اصابع وان قلنا بما عليه
غيره وبعض الحنفية والمالكية من ان ارض العلم من المرعى وهو
المسادر في فتكون الثلاثة المذكورة من جهة الوادي مع ذراع يد
وعشر اصابع ارض العلم اربعة حينئذ ما بين الجبل والوادي اربعة
اذرع وعشر اصابع هي طول المرعى ووجهه حينئذ ما بين الجبل
والوادي وعرضه اربعة اذرع يد وخمس اصابع عرض العلم المنسوب
ما بين مائة ومكة وهذا هو الظاهر من كون العلم المذكور وضع
بحق لا باطل اذ لو سكت اهل العصر السابعة والعلماء الجهابذة
علم ذالك للخوف من ذالك المحدث باللسان ما سكتوا عليه بائناها
في سائر الزمان الحالية ولو جوزنا ذالك لكان مناظرة في الامنة
المجدبة كيف وقد ارمها الله تعالى بانها لا تحاكمها في دينها
واذا قلنا انه وضع بحق ما مسادر انه وضع ليغيد العرض لذاته
لعلم النص عليه ممن تقدم من العلماء والسلفاء عن حد الطول
بما قد نصوا عليه من الثلاثة الازرع غير ارض العلم من جهة الوادي
وليغيد ان ابتدأ باي الطول من اساسه الى جهة الوادي فان قلت

اذا

اذا قلنا بحدوث العلم كما هو الواقع وقلنا ان ارضه من المرعى هل يجزي
المرعى اليها عن يمينه وشماله الا ان اوقيا لوزال كما يجزي الي ارضه علم
قول غيرهم وبعض الحنفية والمالكية لان على فرض ازالة ذالك العلم
من محله يقال جميع ما امام الجبل جهة واحدا وهي جهة الوادي كما
لوهم بعض الطلبة من الشافعية ومن الحنابلة اولي يجزي قلت
لا يجزي كما قدمته لانهم غير مالك علم ما فيه قد انفقوا على ما صرحوا به
ان جرم العقبة ليس لها الا جهة واحدا وهي جهة الوادي وقد انفقوا
على ان الجرم ما تحت العلم صايلي الوادي وان العلم وضع علامة على الجرم
وظاهر ان معرفة طولها وعرضها وحده من حد الثلاثة الازرع
يد اودونها فتعوي جرم الجرم انة الثلاثة الازرع من اساس العلم
الى جهة الوادي فتعوي جهات الجرم حينئذ وهي ما زاد على الثلاثة
اذرع وخمس اصابع اربعة من جهة مني ووجه من جهة مكة واما ما
من جهة الوادي خلفا من جهة الجبل علم قولهم وعلمه فما يحاذي
العلم يسره او يجمعه يكون من جهة خلف الجرم ومن اساس العلم
الملاصق للجبل على قول غيرهم وعلمه فما يحاذي العلم يسره او يجمعه
فهو يسار او يجمعي الجرم وعلى كل فلا يكن الري اليها وان قلت
بالاكتفاء به الى تحمل العلم ومن يقل بما لا يه بعض الاخوان السابقين
ان الجميع يفرض جهة العلم بصير جهة الامام فقط يرد عليه اذ لا
يتم له ذالك الا لو اشئت ان حد الجرم فيما بين مائة ومن عشرة اذرع
خمس اصابع ونصف اصبع وهي اذرع اليد الثلاثة عشر ذراعا
ما كثر وان قلت ذالك مع ما سمعته من النصوص السابقة واعلم
ان الاول ان يفتق رامي جرم العقبة عند ابي حنيفة قبالة الجرم صايلي
الوادي علم خمسة اذرع من اصل البناء وقد علمت ان بين سائر الحد
واصل البناء اكثر من ذالك بنصف ذراع وثمن ذراع فيعلم ان وضع ذالك

الشاك صادف موضع وثقوف الرامي وحصل له مقصود واضعیه وهو
 دفع معظم زعمه الراميين غير انه لم يقدحصر المرى المتفق عليه فقط
 لم يخل بقاءه على هذه الهيئة من ايهاام لئلا ينبغي فحينئذ يحسن بل
 يجب ان يفعل نحو سبائك حديد ثابتي بحيث يخص المرى المتفق
 عليه ليتميز عن غير و يندفع ما يخشى من ايهاام الشاك اول والله اعلم
 وحسب الله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى وارحوا الله
 تعالى ان يوقض الكفيع وامضاء ما اشرك اليه في
 هذه الورقتين قبل تسبوع سنينهما اليه من رفع
 الله قدره وجاهه ونور بصيرته بتور العنايه
 والهداية اوردنا النصوص الشرعية المرضيه
 والادلة الحليمة القطعية اذ فوق كل ذي
 علم عليم خيرا للفعل والقال وقطعا
 للمنازعة والجدال فاني معترف
 بالجزم والتقصير وخمول الجاه
 وخلة النصير لفقده
 التدبير والحمد لله
 رب العالمين على كل
 حال وفي كل حال
 وصلى الله على
 سيدنا محمد
 وعاله
 وسلم



وكان الغراغ في لنا سها يوم الاحد المبارك الموافق لاول يوم من شهر
 جماد الاول عام اثنين وتسعين بعد المائتين والالف من هجرة سيد المرسلين
 صلى الله عليه وعلى آله وسلم